الخطاب الإتيقي للحق: من التنظير إلى الممارسة

the ethic speech of truth: from theory to practice

رماس عونية*[1]، المشرف: عبد الله موسى[2]

[1]جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة

[2]جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة

ملخص بالعربية:

الحق هو كل ما هو مسموح به، سواء كان مكسب مادي أو معنوي منحه الله أو القانون أو المجتمع للفرد، وإذا تتبعنا تاريخ البشرية نجد حالات تناقض كبيرة في فهم الحق وتطبيقه، بين بعض من حرموا من حقوقهم وتمتع البعض الأخر بحقوقهم بشكل مطلق، وهذا ما يدفنا إلى التفكير في كيفيات لممارسة وتطبيق الحق اليوم بعد المشاكل التي أصبحت تتخبط فيها البشرية في ظل التطورات والتكنولوجيا والعولمة، فما زال العالم اليوم يعاني من مجموعة من الاضطرابات الناجمة عن خلل أخلاقي وبروز ممارسات ضد الإنسانية في نفس الميادين والمجالات، الشيء الذي يدفع إلى البحث عن القيم والأخلاق وممارسات للحق بكافة الأشكال وعلى جميع المستويات وحدث تحول في مفاهيم كانت موجودة من القدم، فأصبح تزايد مستمر في المطالبة بالحق وتطبيقه، فلا بد من إخصاب الفكر العلمي بثقافة الحق ذات البعد الإنساني، خاصة بعد التغيرات والتحولات التي عرفها العالم والصراع بين العدالة واللامساواة، لذلك يجب أن تكون هناك رؤية فكرية جديدة مبنية على نشر ثقافة الحق والديمقراطية والكرامة والمساواة، ليتم ضمان حقوق الإنسان من خلال ثقافة مشتركة عالمية.

كلمات مفتاحية: الإتيقا؛ خطاب؛ الإنسان؛الحق؛حقوق الإنسان؛ الليبرالية؛ الفلسفة المعاصرة.

Abstract (English):

The right is all that is permitted, whether it is a material or moral gain granted by God or the law or society of the individual, and if we follow the history of man kind we find cases of great contradiction in the understanding of the right and itsapplication, between some of the deprived of their rights and enjoy the other rights to their absolute , And this leads us to think about how to practice and apply the right today, after the problems that have become mired in humanity in light of developments and technology and globalization, the world today suffers from a series of disorders caused by moral imbalance and the emergence of practices against humanity in the same fields And fields, which leads to the search for values and ethics and practices of the right in all forms and at all levels. There has been a shift in the concepts that existed from the past. It is necessary to fertilize the scientific thought culture right with a human dimension, especially after the changes and transformations that the world has ever known and the conflict between justice and inequality, so there must be a vision of an intellectual new built on spreading the culture of truth, democracy, dignity and equality, to be guaranteed Human rights through a global common culture.

Keywords: Ethic, speech**,** Human**,** right**,** Human-rights, liberalism, contemporary-philosophy.

* - رماس عونية.prophil71@yahoo.fr

مقدمة:

ارتبطت مشكلة الحق تاريخيا بالوجود الإنساني، وماهيته، ومختلف جوانبه السياسية، الأخلاقية والقانونية وحتى الاجتماعية؛ ليسجل حضورا داخل العلاقات الإنسانية ويشكل حقلا معرفيا واسعا، وبناءا فكريا داخل الأنساق الفلسفية؛ حيث يكتسي مفهوم الحق تنوع دلالي، رافق استعماله تعدد الدلالات واختلافها بسبب تنوع انشغالات الفلسفة حسب السياق التاريخي الذي أنتجه من جهة، ويختلف حسب غايته ووظيفته وأبعاده، ودوره في المجتمع الذي يختلف حضوره فيه حسب درجة تطور هذا المجتمع أو ذاك من جهة أخرى، وبهذا يصعب وضع تعريف دقيق للحق كما تناوله الفكر الفلسفي، لاسيما أنه يشكل الأساس في بناء التشريعات القانونية التي تختلف من دولة إلى أخرى.

الحديث عن الحق يستدعي استحضار العديد من المفاهيم المرتبطة به، من قبيل العدل، القانون، الخير، الحرية، الكرامة، الحياة، الظلم، وكثير من المفاهيم الأخرى التي ترتبط به بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، والتي أصبحت لا تشكل اليوم مفاهيم نظرية بل دخلت حيز التطبيق والممارسة، مما جعل "تحيين" خطاب الحق أمرا ضروريا. لإخصاب الفكر المعاصر بثقافة الحق ذات البعد الإنساني، بعد التغيرات والتحولات التي عرفها العالم والصراع بين العدالة واللامساواة، لذلك يجب التأسيس لرؤية إيتيقية جديدة مبنية على نشر ثقافة الحق، الديمقراطية، الكرامة والمساواة، فما هي الأسس التي بنيت عليها خطابات الحق المعاصرة؟

وكيف ساهمت في تغيير مفاهيم الحق من مجرد نظريات فلسفية إلى ممارسات واقعية؟

مفهوم الحق:

الحق مفهوم فلسفي منذ القدم مرتبط بالإنسان وحياته الاجتماعية وتحقيق كينونته، غايته تحقيق مصلحته وتكييفها مع مصلحة الجماعة، وهو متعدد الخطابات فمن الفلسفي إلى العلمي فالاديولوجي الذي يكون مبني على النضال السياسي والحقوقي لمختلف المنظمات الدولية والعالمية، هذا ما جعل الحق ميدان اهتمام ودراسة من جانب ارتباطه بمختلف مجالات الحياة من جهة وكل الحقب التاريخية من جهة أخرى.

تعدد استعمال كلمة الحق وتعددت أيضا دلالاته، بسبب انشغال الإنسان والفلسفة به، فتم توظيفه لغويا ومنطقيا، معرفيا وفكريا، والأهم فلسفيا ليرتبط بالوجود الطبيعي للإنسان، "الحق بمقتضى الطبيعة هو حرية الإنسان في استخدام قوته وفق ما يشاء هو نفسه، من أجل الحفاظ على طبيعته، وبعبارة أخرى على حياته، وبالتالي في أن يفعل ما يرى بحكمه وعقله أنه السبيل في تحقيق ذلك".[1]

يتغير نطاق مفهوم الحق حسب غايته ووظيفته وأبعاده ودوره في المجتمع الذي يختلف حسب درجة تطور هذا الأخير، أيضا حسب المجال الذي يدرس فيه، وبهذا يصعب وضع تعريف دقيق للحق الذي تجاذبته مختلف الآراء منذ القدم، بحيث تعتبر فكرة الحق في حد ذاتها من أخطر المواضيع كونها تشكل الأساس في بناء التشريعات القانونية التي تختلف من دولة إلى أخرى.

[1]- توماس هوبز، الليفيتان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ، تر: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة، رضوان السيد، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2011، ص 138.

يعتبر الحق المعيار الذي يحدد كثير من المفاهيم الإنسانية المرتبطة به، مثل العدل، القانون، الخير، الحرية، الكرامة، الحياة، الحقوق، الظلم، وكثير من المفاهيم الأخرى التي ترتبط به بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، والتي أصبحت لا تشكل اليوم مفاهيم نظرية بل دخلت مجال التطبيق والممارسة، حيث أصبح العالم اليوم يشهد آثارها من الناحيتين الايجابية والسلبية، مما جعل خطاب الحق بديهيا لا يمكن الاستغناء عنه.

ارتبطت مشكلة الحق تاريخيا بالوجود الإنساني وبماهيته منذ القدم، وبجوانبه السياسية والأخلاقية والقانونية وحتى الاجتماعية، فالحق يتضمن كل العلاقات الإنسانية ليشكل حقلا معرفيا واسعا وبناءا فلسفيا لكثير من الفلاسفة الذين اهتموا به وبعلاقاته المتعددة والتقاطعات المعرفية وتداخله مع مختلف المواضيع.

اعتنى المعاصرون بالحق وتعريفه وبيان جوهره أكثر من القدماء وهذا بسبب غموض المفهوم من خلال ارتباطه بقضايا معاصرة وظهور قوانين جديدة تهتم بالإنسان وكرامته ومصيره في ظل التطورات التكنولوجية، فالحق ارتبط قديما بمفهوم الوجود ثم المعرفة، لكن اليوم عرف تغيرا جذريا وارتبط بالقانون والسياسة والواجب والعدالة، وأصبحت له أبعادا كثيرة تجعل دراسته أصعب وأعمق.

الخطاب الإتيقي للحق:

أصبح لمفهوم الحق في الخطاب المعاصر عدة مناحي نظرا للظروف التي يشهدها العالم اليوم وما تتضمنه من انتهاكات وسلبيات في المعاملة التي توجه للإنسان بشكل عام وبعض الفئات بشكل خاص، هذا ما جعل الإنسان يفكر في ذاته وضرورة تغيير طرق التفكير نحو معاملة تليق بالإنسان كشخص وكائن مختلف له حقوق يجب تثمينها والحفاظ عليها من خلال الممارسات ومن خلال الواقع، وليس مجرد نصوص تاريخية وارث حضاري يجب المحافظة عليه، وهذا ما حاولت الديمقراطية الحديثة الالتزام به، والتي ركّزت على مبادئ كثيرة كالمواطنة، الحرية، المساواة، احترام القانون، حفظ الحقوق، العيش المشترك، المشاركة السياسية.

إن عالمية حقوق الإنسان تتطلب التركيز على الترابط بين السياسي- الاجتماعي؛ فليس هناك ديمقراطية سياسية بدون حقوق وضمانات اجتماعية، إن الإنسان وحقوقه السياسية- الاجتماعية ليست قضايا نظرية تجريدية، بل هي قضايا واقعية ملموسة.[1]

اقترن التحول الجديد بتبني مواضيع فكرية مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحرية والكرامة، ترمي إلى تحقيق حياة إنسانية لائقة، والتي أصبحت تهدف إلى بناء حضارة تميز الإنسان، أساسها العمل الفكري والسلوك الموجه إلى التطور والتقدم، والتي أصبحت من أهم مسامات الفكر الأخلاقي المعاصر.

إن الصراع الفكري الذي اشتعل في القرن العشرين لا يمكن فصله عن الصراعات الفكرية التي كانت سائدة في القرن الذي سبقه والتي شكلت بدورها نزاعات فكرية كانت تدور حول القضايا الأساسية لمصير الإنسان وكرامته وخيره وأمنه الاجتماعي.[2]

---

[1]- لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، 2010ط1، 2010، ص 45.

[2]- لطفي حاتم، المرجع نفسه، ص18.

الأخلاق التطبيقية موضوعة جديدة ربما صنعها الكساد الفكري أو التطور التكنولوجي والإداري وهي تهتم بمسائل ومآزق أخلاقية ترتبط بالطب والاقتصاد والسياسة والتعليم والإعلام والعديد من المفاصل الحضارية التي تنتج عند تشغيلها أو احتكاكها معوقات أو تحديات تقود إلى ضرورة إعطاء إجابة أخلاقية أو مناقشة تلك الإجابات .[1]

تشكل الأخلاق بهذا المعنى شكلا من أشكال الوعي الإنساني وتمثل مجموعة من القيم والمبادئ التي تحرك الأشخاص والشعوب، مثل العدل الحرية المساواة، لتصبح مرجعية ثقافية تكون سندا قانونيا تأخذ منه الدول الأنظمة والقوانين، هنا لا نتحدث عن الأخلاق كمفهوم معياري للسلوك الإنساني والتي يعتبرها التزاما وواجبا، أي بعدها المعنوي بل التطبيق العملي والواقعي للأخلاق فنقول الإتيقا، كمفهوم يرادف الأخلاق المهنية أو الديونتولوجيا ويحكم على الأفعال انطلاقا من قواعد وقوانين.

كان صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، البداية التاريخية لكل التطورات التي صاحبته وتواكبت معه خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فقد تم تضمينه في إعلانات الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق التي غطت مساحة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى وصلنا إلى ما يمكن تسميته الآن بالتطبيق الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو عالمية حقوق الإنسان.[2]

اتسع اليوم مجال الإتيقا والأخلاقيات ليشمل ممارسات عديدة شأن التطورات التكنولوجية والإجراءات الحقوقية ونتاج العلوم، فنشأت عبارة بيواتيقا للنظر في المخاطر التي تنجر عن التطورات العلمية والتقنية في مختلف المجالات التي افرزها التطور العلمي، وما تثيره من مشكلات لتصل بحقوق الأفراد سواء المهنية أو السياسية إلى حلول، من بينها التطبيق الفعلي لحقوق الإنسان.

مبدأ حقوق الإنسان هو التعبير المحكم في الأخلاقيات العامة للسياسة العالمية عن الفكرة القائلة،إن كل شخص هو موضوع اهتمام كوكبي، ليس مهما الموقع الجغرافي للشخص، أو الفصل السياسي، أو الفريق الاجتماعي الذي ينتمي إليه، إذ كل امريء له حقوق إنسانية وعليه مسؤوليات حماية واحترام هذه الحقوق.[3]

يعتبر القانون نظرا لارتباطه بالحق ضرورة أساسية وجوهرية فيحياة الإنسان الاجتماعية، فهو الذي جعله ينتقل من الحياة البدائية إلى حياة التحضر والتمدن، وأن أكثر القضايا حيوية في مجال البيواتيقا والأخلاقيات هي علاقة القانون بالحق، خاصة الحق في الحرية وكيفية تحقيقها وتجسيدها في مجالات الإتيقا المختلفة، والاهتمام أكثر بتطبيق القانون وبدل جهود معتبرة ليبقى القانون سائداوسيدا في ظل التحولات الاجتماعية المعاصرة.

الديمقراطية وحقوق الإنسان متلازمان، في ظل الديمقراطية تكون حقوق الإنسان محترمة في الممارسة، وممارسة حقوق الإنسان ضمانة للديمقراطية، واجب المثقفين والمتعلمين أن يكتبوا للجماهير دعوتهم الديمقراطية ويبشروا

---

[1]- رحيم الساعدي الأخلاق التطبيقية في الفقه العراقي، عن صفحة: تاريخ الاطلاع:2017/12/24، 23.45.
/http al mothaqaf.com index.php qadaya 2016

[2]- إيمان محمد حسن، تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر 1983- 2003، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 7.

[3]- تشالرز آر بيتز، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة، شوقي جلال، عن سلسلة عالم المعرفة،2015، ص 13.

بمفاهيمها ومؤسساتها، وأن ينشروا تراث الإنسانية في الكفاح ضد الظلم والاستبداد والعمل من أجل كرامة الإنسان، وأن يكون من همومهم رعاية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[1]

هناك مناقشات كثيرة بين الفلاسفة حول الأهداف والغايات كقيم نظرية وبين الأحكام الواقعيةوالحقيقية، الأولى التي تجيب على الأسئلة المعيارية والتي لها علاقة بالأخلاق والثانية التي تجيب على نوع آخر من الأسئلة التي طرحت نفسها مؤخرا في سياق الأخلاق التطبيقية والتي تبحث عن الحلول ومختلف الخيارات المتاحة للعمل بها.

إن إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية ونقلها من علاقات الهيمنة والتبعية،إلى علاقات ترتكز على موازنة المصالح الوطنية/الدولية تشكل الإطار الضامن لتطور حقوق الإنسان في أطر وطنية متجاوبة والمتطلبات القانونية الدولية[2]،ونظرا للتطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده البشرية اليوم أصبح من الضروري النظر إلى الإنسان المعاصر برؤية جديدة في ظل التحولات السريعة لميادين الحياة، في مقاربات إيتيقية، فلا يجب النظر اليوم إلى الإتيقا بالمفهوم التقليدي القديم الذي يمتد بجذوره إلى الفلسفات اليونانية ثم الحديثة بل يجب النظر إليها بمقاربة عصرية مبنية على خطابات معاصرة تتناسب مع ما تشهده البشرية اليوم من تطورات سريعة، دون أن ننسى دور القانون فيها واحترامه وتجسيد في ظل الأنظمة الديمقراطية والليبرالية.

حملت الليبرالية الجديدة بنسختها الأمريكية الكثير من المنتجات الفكرية السياسية الاقتصادية التي رافقت الطور الجديد من التوسع الرأسمالي، وقد تشكلت تلك المنتجات بجملة من المفاهيم الفكرية ، منها صراع الحضارات، نهاية التاريخ، نشر الديمقراطية، وشعارات سياسية منها حق تقرير المصير السياسي المرادف لحق الانفصال، ومنها حقوق الإنسان ورفعها إلى مستويات عالمية وأخرى اقتصادية.[3]

تركز كلمة الإنسانية على كل ما له علاقة بقيمة وأهمية الإنسان، سواء كان فردا أو جماعة،ويشير كل ما هو إنساني إلى فكرة الطبيعة البشرية في مقابل اللانسانية، وتركز على كرامة الإنسان والدفاع عن حرية الفرد ونبذ كل أشكال العنصرية، التي لا يمكن الوصول إليها والمحافظة عليها إلا من خلال الحفاظ على حقوقه.

استخدامنا الحديث لمصطلح الحقوق أفقر كثيرا، لأنه لا يتضمن مجال الغايات البشرية الأسمى التي تخيلها الفلاسفة الكلاسيكيون، لكنه أيضا أكثر ديمقراطية وأكثر شمولا وأسهل استيعابا، إن الصراعات العنيفة حول الحقوق منذ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية هي الشهادة على البروز السياسي لهذا المفهوم.[4]

يميل المنظرون السياسيون إلى التأكيد على أن أبعاد المجتمع المدني اليوم التي قد تغيرت وأصبحت تركز أكثر على قضايا تمس الإنسان، وتركز أكثر على الثقافة الأخلاقية والحق الذي يجب أن يتمتع به كل أعضاء المجتمع وفق معايير مشتركة مبنية على أساس العدل والاحترام والكرامة والحرية.

يعتبر العدل الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، مثلما هو الأمر بالنسبة للحقيقة مع أنظمة الفكر.[5]

---

[1]- حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 1 ، 2002، ص 175.

[2]- لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، ط1، 2010، ص 27.

[3]- المرجع نفسه، ص15.

[4]- فرانسيس فوكوياما، نهاية الإنسان، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، ترجمة: احمد مستجير، إصدارات سطور، ط 1، 2002، ص 166.

[5]- Jhon Rawls, théorie de la justice, trad, Cathrine Audond, Edition du seuil, Paris, 1997, p 29.

يعرف كانط الكرامة أنها القيمة التي تورث الشخص الإنساني الحق في التمتع بمعاملة تجعل منه غاية بذاته، لا مجرّد وسيلة لغيره.[1]، الكرامة من السمات الأساسية للقول أن هذا إنسان إنساني، ومن المتفق عليه أن كرامة الإنسان هي الأساس في الحياة والوجود، لن تصان وتحفظ إلا بوعي الأفراد والجماعات لمفهوم الكرامة الإنسانية، فالاحترام للآخر بغض النظر عن الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو النسب أو الثروة كان تحديا صارخا للمجتمعات التي كانت تسودها العنصرية وكانت تنظر للإنسان بصورة مجردة من أي حس أو كرامة، وعلى هذا الأساس يشكل السعي إلى حماية الكرامة الإنسانية لجميع أفراد الجنس البشري لب مفهوم حقوق الإنسان.

إن الإنسان الذي يقصده في الأصل، بالحقوق في عبارة" حقوق الإنسان" إنما هو الإنسان في جميع أبعاد إنسانيته، تلك التي تتأتّى من كونه إنسانا، ومن كونه اجتماعيا، ملتقى الأوضاع والأدوار، ومن كونه سياسيا، مواطنا، ومن كونه ثقافيا حضاريا، متمثلا للعالم فيما يعرف برؤى العالم.[2]

لم تعد المسائل التقليدية للأخلاق تتعلق إطلاقا فقط بفن الموافقة بين سلوك الفرد وسلوكيات الآخرين، أصبحت هناك رهانات وتحديات أخرى تواجه الفكر مع أخلاقيات وآداب البحث البيولوجي حماية المحيط والبيئة والتقنياتالجديدة والإنسانية[3]، بعد التراكمات المعرفية والعلمية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، فتفرعت الإتيقا إلى إتيقيات تضمنتها مختلف مجالات الحياة: إتيقا الحوار، إتيقا الحرب، إتيقا التواصل والمناقشة،إتيقا الاقتصاد، إتيقا الحق، وهذا ما تسعى الأنظمة السياسية المعاصرة لتجسيده وخاصة الدول المتقدمة الحاملة لشعارات الحريةوالليبرالية والعدالة.

المجال الذي يتناوله راولز في بحثه في العدالة يتمثل في العدالة الاجتماعية، وعليه يمكن القول أن الموضوع الأول للعدالة هو البنية الأساسية للمجتمع، وبشكل دقيق الطريقة التي تعتمدها المؤسسات الاجتماعية السياسية والاقتصادية منها، لضبط مسألة الحقوق والواجبات الأساسية، وكذا تحديد الامتيازات الناجمة عن التعاون الاجتماعي.[4]

طرحت إشكاليات جديدة للحق أدّت إلى طرح تساؤلات ومقاربات، تخص الإنسان وعلاقته بالجماعة، بعدما كان لمفهوم الحق في فلسفات الحداثة، علاقة فقط بالجانب الأخلاقي، أصبح لهذا المفهوم مع التغيرات الفكرية والفلسفات المعاصرة، علاقة بالسياسة وبالدولة والمجتمع المدني.

المجتمع المدني يرتبط ببيئة يمكن معاملة الأفراد فيها كأفراد متكافئين، وفي الوقت نفسه يحتفظون فيما بينهم بتعهد على تدعيم نوع من الالتزام تجاه الفضيلة المدنية، أو ما يمكن الإشارة إليه بصفته احتراما لمعايير فهم مشترك للصالح العام المتكامل مع حياة المجتمع. وهكذا يمنح الأفراد من ناحية الكرامة والاحترام الكامل عن طريق إمدادهم بجملة

[1]-Emmanuel Kant, fondements de la métaphysique des mœurs, Paris, vrin, 1980, p 105.

[2]- نعيمة رياحي، بيواتيقا أم بيوسياسة، أوراق فلسفية، العدد 36، 2013، ص 68.

[3]- جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها، ترجمة، إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، ط 1، 2009، ص 17.

[4]- Jhon Rawls, théorie de la justice, trad, Cathrine Audond, Edition du seuil, Paris, 1997, p 33.

الحقوق نفسها التي تضمن لهم، من بين أشياء أخرى، حرية الارتباط، الكلام، التعبير، الوعي، المقاضاة وحيازة الممتلكات الخاصة.[1]

أصبح مصطلح " حقوق الإنسان" من المفاهيم التي تشكل عنصرا أساسيا في الخطابات الفكرية المعاصرة ويستخدم في كل المجالات، حيث دخل المفهوم إلى كل مخابر الأبحاث العلمية المتخصصة، وهذا إنما يعتبر شكلا من أشكال الوعي الإنساني بضرورة احترام الأبعاد الإنسانية للأفراد وعدم النظر إليهم ككائنات بيولوجية لها دورة حياتية فقط، وهذا ما أكدت عليه معظم الدول التي أرادت الانتقال بالأخلاق والحق من مجرد نظريات إلى مجالي الممارسة والتطبيق الفعليين، فكان من الأهداف الأساسية لحقوق الإنسان هو عيش الحياة في أمن وكرامة، فهي ليست مجرّد قواعد ومبادئ، بل هي مواقف وسلوك يجب تطبيقها والدفاع عنها والعمل بها في الحياة اليومية.

ارتبطت أفكار الحق عادة بالحرية ويعتبر وولف(1679-1754) الطبيعة الإنسانية مقياسا للحق حيث أدخل الحق الطبيعي في نظام فلسفي كبير توضحت فكرة الحق الطبيعي، وربط وولف الحق بالطبيعة الإنسانية، بحيث تسمح هذه الطبيعة المتجدرة في كل فرد بوضع حقوق وواجبات يظهر في جوهر الإنسان مفهوم ما هو شرعي وواجب كما تظهر فكرة حق ذي طابع عالمي.[2]

ترتكز معظم السياسة على قضية الكرامة البشرية ومايرتبط بها من الرغبة في الاعتراف، نعني أن البشر يطلبون باستمرار أن يعترف الآخرون بكرامتهم، إما كأفراد أو كأعضاء في مجاميع دينية أو إثنية أو عرقية أو غير ذلك.[3]،لا بد من إخصاب الفكر العلمي بثقافة الحق ذات البعد الإنساني، خاصة بعد التغيرات والتحولات التي عرفها العالم والصراع بين العدالة واللامساواة، لذلك يجب أن تكون هناك رؤية فكرية جديدة مبنية على نشر ثقافة الحق والديمقراطية والكرامة والمساواة، ليتم ضمان حقوق الإنسان من خلال ثقافة مشتركة عالمية.

يتم ضمان حقوق الإنسان العالمية والتعبير عنها عبر القانون وعلى شكل معاهدات ومبادئ عامة وبمصادر القانون الدولي الباقية ويثبت القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان التزامات وواجبات على الحكومات تلزمها بان تعمل بأساليب معينة أو لا تعمل أفعال معينة من اجل حماية وترسيخ حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعلقة بالأفراد والجماعات.[4]

ممارسة الحق تخضع إلى احتمالات بحكم خصوصيات المجتمع ذاته، ووفق هذه الشروط قد يتنازل الفرد عن ممارسة بعض حقوقه لصالح أطراف أخرى، فالفرد الذي يعيش في مجتمع يعرف تحولات اقتصادية مثلا يتنازل عن حقه في الملكية نتيجة لتلك التطورات التي يعرفها مجتمعه، إذا كان للفرد حق فمن واجبه استخدام هذا الحق للصالح العام لمجتمعه بما يكفل للفرد كرامته وللمجتمع انسجامه.

---

[1]- احمد عبد الحليم عطية، الفلسفة والمجتمع المدني، دار الثقافة العربية، القاهرة،ب ط، 2007، ص 14.

[2]- جاكلين روس، مغامرة الفكر الأوربي - قصة الأفكار الغربية- تر: أمل ديبو، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط 1، 2011، ص.25

[3]- فرانسيس فوكوياما، نهاية الإنسان، مرجع سابق، ص 214.

[4]- إيمان بطمة، أنواع حقوق الإنسان ، بتاريخ 15مارس،2017، تاريخ التصفح:2018/08/15، 21.30 .//mawdoo3.comhttp

إن إنسان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو ملتقى حوارات ومفاوضات كبرى بين تصورات تاريخية وفلسفية وثقافية حول تعريف الإنسان، وهو مجال تردّد بين ثبات الخصائص التي تعرّف الإنسان من ناحية وخضوعها إلى تاريخية تجربة الفرد وفرادتها من ناحية أخرى.[1]

عرف الحق في الوقت المعاصر مرحلة جديدة، حيث أصبح مرتبطا أكثر بالدولة، وبشؤون الإنسان المختلفة، خاصة بعد المسائل الكثيرة التي تتعلق بالأخلاق التطبيقية، مثل التواصل، الحق في الحياة، الحق في الموت، الاعتراف، الفضاء العمومي، حق المواطنة، حق الأقليات...وغيرها من المسائل التي طرحها الفكر المعاصر في ظل الأخلاق التطبيقية.

هناك من يرى أن "حقوق الإنسان لا ينبغي البحث عنها حقيقة في نصوص المشرعين أو في صياغة الفقهاء أو في أقوال الفلاسفة والخلقيين، أي لا ينبغي أن ينظر إليها من خلال تلك القواعد النظرية والإعلانات.. وإنما ينبغي البحث عن حقوق الإنسان في الممارسات والتطبيقات على أرض الواقع.[2]

الممارسة الصحيحة للحق تكون ذات طابع إنساني، وهو ما تحتاجه كل المجتمعات، خاصة في ظل التناقضات المعاصرة، ولم تتأسس الأخلاق إلا للمحافظة على حقوق الإنسان والدفاع عنها، ضد كل أنواع العنف والتعسف والظلم وكل أنواع الاستبداد والطغيان، وهذا ما تسعى إليه كل المنظمات العالمية.

اتسعت شعارات حقوق الإنسان تنظيرا وتقنينا وممارسة على المستوى العالمي. يمكن القول بكل ثقة أن هذا المسار العالمي آخذ بالصعود، ما يطرح في نهاية القرن العشرين لم يكن مألوفا في بدايته، فالمسيرة الإنسانية حول حقوق الإنسان استقطبت دولا وحكومات، وباتت متقدمة في أطروحاتهاوفاعليتها، بتنا نشهد قيام هيئات ولجان وجمعيات،دولية إقليمية ووطنية محلية، معنية بحقوق الإنسان ومدافعة عنها على غير صعيد.[3]

أصبح موضوع الحق ذو طابع عالمي يتصدر قضايا الفكر الاجتماعي والسياسي الراهنة، لا سيما أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" يشمل صفة العالمية والكونية، أي انه لا يخص فئة دون أخرى، بل انه يشمل الإنسان في إنسانيته بعيدا عن الفروق الثقافية بين المجتمعات.

إن حقوق الإنسان المجردة والشاملة التي يحملها المراجعون الجدد، تتخطى الإطارات الوطنية رغم إن تلك الحقوق تمتاز بسمات عديدة منها: تاريخيتها، بمعنى أن حقوق الإنسان تخضع لمستوى تطور التشكيلات الاجتماعية الوطنية المحددة تاريخيا،وكذلك معايشتها لثقافة وطنية تشكل الإطار الحاضن لبنية تلك الحقوق، ناهيك عن طبيعة القوى الاجتماعية المطالبة بها ودرجة تطور النظام الاقتصادي القادر على تحقيقها.[4]

الحق مرتبط بكل مجتمع على حدى،ومتطور باستمرار مع تطور كل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لهذا المجتمع، ودرجة نشاط الحركات والمنظمات الحقوقية بها، والوعي السياسي والاجتماعي.

---

[1]- عبد الباسط بن حسن، حقوقنا في الثقافة والمجتمع، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، د ط، 2014، ص 36.

[2]- علي حرب، لعبة المعنى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ص 152.

[3]- حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 1، 2002، ص 150.

[4] - لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ط1، 2010 ص14، ص26.

إن تواصل حياة حقوق الإنسان والمطالبة بالحريات كنافذة مفتوحة على مشاريع الأمل في مواجهة مشاريع الموت ، يعود إلى أنها تقوم في جوهرها على الحرية، واستمدّت قدرتها على التجدّد من حضورها العملي في بعض أهّم الحوارات التفاوضية حول تطوير القاعدة القانونية والسياسية باعتماد مبادئ الحريّات.[1]

يبقى الإنسان محور عملية كل تفكير سواء كان علمي أو فلسفي، وبهذا يجب الاعتماد على كل ما يمكن أن يوفر له حياة أفضل يسودها الأمن والاستقرار في ظل حركة حقوق الإنسان التي هي في تطور مستمر، والتي تتكيف مع كل حركة فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية تشهدها الساحة العالمية، وكل أنواع هذه الحقوق لا يمكن النظر إليها كل على حدى أو منفصلة، فهي متكاملة ومتداخلة.

مبدأ حقوق الإنسان هو التعبير المحكم في الأخلاقيات العامة للسياسة العالمية عن الفكرة القائلة، إن كل شخص هو موضوع اهتمام كوكبي، ليس مهما الموقع الجغرافي للشخص، أو الفصل السياسي، أو الفريق الاجتماعي الذي ينتمي إليه، إذ كل امريء له حقوق إنسانية وعليه مسؤوليات حماية واحترام هذه الحقوق.[2]

وجود طبيعة بشرية واحدة تشترك فيها كل شعوب العالم قد يوفر- نظريا على الأقل- أرضية مشتركة يمكن عليها أن نبني حقوق إنسان عامة، إن الإيمان بمغالطة المذهب الطبيعي يجري عميقا في الفكر الغربي المعاصر[3]،التربية على ثقافة حقوق الإنسان هي ضرورة وهدف سام من أهداف إعداد جيل يحمل وعيا عاليا عن التطورات في المجتمعات التي عاشت على هذه الأرض، وفهم وإدراك حقيقة الذات الإنسانية للفرد وعلاقاته مع غيره من الناس، لتحقيق الاطمئنان الذي يبحث عنه الإنسان في كل مكان من بقاع الأرض.[4]

إن تطور ورقي الأمم يأتي من التطورات الفكرية المعاصرة، المبنية على أساس أخلاقي مشترك، وفلسفتها بناء دولة يسودها القانون وإقامة العدل واحترام القوانين والكرامة الإنسانية، والتي تهتم بقضايا الإنسان من خلال التحليلات النقدية التي يعالجها الفكر الفلسفي والبحث عن حلول لمختلف الإشكاليات.

إن أكبر مشكل يطرح على النوع البشري، والذي تفرض الطبيعة على الإنسان حله، هو إقامة مجتمع مدني يقيم الحق بشكل كوني، فيما أن الأمر يتعلق حصرا بالمجتمع وتحديدا بالمجتمع الذي يسمح بأكثر قدر من الحرية، ومن ثم يسمح بصراع شامل بين أعضائه، والذي رغم ذلك يحدد ويحمي بطريقة دقيقة جدا حدود الفرد لكي تتمكن من التواجد مع حرية الآخرين.[5]

يميل المنظرون السياسيون إلى التأكيد على أن أبعاد المجتمع المدني اليوم قد تغيرت وأصبحت تركز أكثر على قضايا تمس الإنسان، وتركز أكثر على الثقافة الأخلاقية والحق الذي يجب أن يتمتع به كل أعضاء المجتمع وفق معايير مشتركة مبنية على أساس الاحترام والكرامة والحرية

---

[1]- عبد الباسط بن حسن، حقوقنا في الثقافة والمجتمع، مرجع سابق، ص 58.

[2] - تشالرز آر بيتز، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة، شوقي جلال، عن سلسلة عالم المعرفة،2015، ص 13.

[3]- فرانسيس فوكوياما، نهاية الإنسان، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، ترجمة: احمد مستجير، إصدارات سطور، ط 1، 2002، ص 172.

[4]- ياسين محمد حسين، حقوق الإنسان والديمقراطية، محاضرات في كلية العلوم، جامعة بغداد، 2014/2013، ص7.

[5]- Kant Emmanuel, Idée d une histoire universally au point de vue cosmopolitique. trad J. M. Muglioni .Bordas. p 15.

ترتكز معظم السياسة على قضية الكرامة البشرية وما يرتبط بها من الرغبة في الاعتراف، نعني أن البشر يطلبون باستمرار أن يعترف الآخرون بكرامتهم، إما كأفراد أو كأعضاء في مجاميع دينية أو إثنية أو عرقية أو غير ذلك.[1]

المشروع الغربي للحداثة وتنظيراتها للواقع، ما زال مستمرا متطورا من اجل تدعيم قيم الديمقراطية والحرية الاقتصادية والحقوق الاجتماعية بتأسيسه للفردية والليبرالية، التي من أهم اهتماماتها حق الاختلاف والمساواة أيضا.

إن الفلسفة التي توجه نحو العنصرية، وتفضل جنسا من البشر على آخر منه، وتلك الأخرى التي تدعو إلى الحيوانية والسخرية من القيم الإنسانية لا تقوم عليها حضارية بشرية، أو هي أقل في الإسهام في هذه الحضارة من فلسفة أخرى تدعو في توجهها إلى تقويم الخصائص الإنسانية أينما وجدت في أفراد أو في شعوب.[2]

نشأت فكرة الأخلاقيات المطبقة أو الإتيقا المطبقة في كل ميدان يكون فيه الإنسان الفرد عرضة للاستغلال أو للمس من كرامته وعزته وحياته وحريته وحقوقه، تتكون مجموعة من المبادئ الأخلاقية ومن القواعد السلوكية قصد حمايته والحفاظ على كرامته ومكاسبه.[3]

في سلم أولويات حقوق الإنسان، توجد أمور أساسية من بينها، الدفاع عن حرية الإنسان والكرامة والمساواة وتحقيق العدالة، كذلك الاهتمام أكثر بفئات اجتماعية، هذا بالرغم من أن البعض يعتبر حقوق الإنسان وهما، كونهم يرون أنهم يعيشون استلابا لحرياتهم وكرامتهم، وحتى سياسة العيش المشترك والفضاء العمومي محرومين منها؛ لأنهم يعيشون في عزلة وحرمان وسياسات التمييز بكل أنواعه.

المدلول الملموس للنزعة الإنسانية التشريعية هو تحقق المواطن كمشارك وفاعل سياسي والشعب كفاعل سياسي، على المستويين النظري والعملي. فحق الفرد في حرية الرأي والفكر هو حقه في أن يكون سيد أفكاره، كما أن حق الفرد في حرية الفعل والسلوك يعني حقه في امتلاك القدرة على التصرف أي في أن يكون سيد أفعاله وممارساته مثلما أن حق الشعب يتمثل في أن يكون سيد مصيره وسيد أفعاله وقراراته.[4]

عندما نتوصل إلى صنع نظرية عن واقع، فإنما نصل في الوقت ذاته إلى تقديم هذا الواقع بوصفه كلا خاضعا لقوانين، بوصفه نظاما من شأنه أن يكون مفهوما انطلاقا من مبادئه الأولى، بوصفه أخيرا مشهدا يمكن إدراك انسجامه انسجاما داخليا في مجال الواقع، وكذلك انسجامه بين الواقع الذي تم فهمه أخيرا وبين الفكر الذي يتأمله.[5]

يكون الفكر الأخلاقي تفكيرا واعيا يرتبط بتكوين الإنسان قبل أن يكون عملي ينزع إلى التحقيق، تتضمن كل ميادين الحياة جانبا أخلاقيا تطبق فيه القواعد كممارسة وكتجربة فعلية في معترك الحياة العملية، خاصة أن هذه الأخيرة مرتبطة بالمسيرة العلمية وتطورها في جميع الميادين، أي توجيه العمل الأخلاقي نحو مجالات الحياة المتعددة، لتصبح أخلاقا تطبيقية تبحث عن الطرق والأساليب الممكنة لتحقيقها، لأن الأخلاق الحقيقية هي التي تسيطر وتتصدى

---

[1]- فرانسيس فوكوياما، نهاية الإنسان، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، مرجع سابق، ص 214.

[2]- محمد البهي، الدين والحضارة الإنسانية، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1974، ص 56.

[3]- فتحي التريكي فلسفة الحياة اليومية، الدار المتوسطية للنشر بيروت- تونس، ط1، 2009، ص191.

[4]- محمد سبيلا، الفلسفة الحديثة ومفهوم حقوق الإنسان، 25 افريل 2015 عن موقع:تاريخ التصفح: 2018/06/22، 22.20سا
http://www.hurriyatsudan.com/?p=106616

[5]- ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، تر: عادل العوا، دار طلاس،دمشق، ط 2، 1996، ص 14.

وتحقق ذاتها أمام كل التطورات العلمية بفعل الممارسة ومعايشتها للمواقف المتجددة وليس مجرد نظريات في الفلسفة الأخلاقية.

لقد تمكنت حركة حقوق الإنسان بمجموع مفاهيمها وتجاربها وبنجاحاتها وإخفاقاتها، من النجاة من مدفن اليوتوبيات والمشاريع الاديولوجية والأنساق الذي شهده القرن الأخير، فهي حاضرة الآن وهنا في مختلف المجتمعات وفي رغبات الأفراد المنتزعة من الخوف والعزلة، وهي حاضرة في هشاشتها الظاهرة لمساءلة منطق السياسات المهيمنة والهويات المنغلقة والعنيفة.[1]

خاتمة:

موضوع الحق شائك وله جذور وعلاقات مرتبطة بمختلف المواضيع التي تتناولها الدراسات الفلسفية، فعبر مسار فلسفي تاريخي طويل، لم يتم إجماع الفلاسفة والمفكرين على تصور محدّد ومضبوط للحق، فللكلمة تنوع دلالي يواكب الحياة السوسيو-أخلاقية، والتي تتميز بالتغير والتي يتغير معها مفهوم الحق في كل الجوانب والمستويات الأخرى السياسية والثقافية.

إذا كان البحث في موضوع الحق له أهمية خاصة على جميع المستويات، فان مسالة الخوض في ممارساته بالغة التعقيد لجملة من الأسباب، مثل اختلاف القوانين من دولة إلى أخرى ومن زمن لآخر، وهذا ما يجعل آثاره نسبية ومختلفة، أما كثرة النصوص القانونية الخاصة بالحقوق والتعديلات المرافقة له تؤثر حتما على مصداقيته وفعاليته. يحتاج الإنسان في هذا العصر إلى ثقافة إنسانية وفلسفة وعي كوني عالمي- خاصة إذا كان المجتمع هو المسؤول بشكل كبير عن ظهور السلوكيات اللاأخلاقية- يسعى لوضع قوانين تحد من هذه السلوكيات ووضع أرضية أخلاقية للممارسات المختلفة لحماية الحق الإنساني.

و بالرغم من الجهود المبذولة للحفاظ على الحق وإصلاح المشاكل التي تتخبط فيها البشرية في ظل التطورات والتكنولوجيا والعولمة، فما زال العالم اليوم يعاني من مجموعة من الاضطرابات الناجمة عن خلل أخلاقي وبروز ممارسات ضد الإنسانية في نفس الميادين والمجالات، الشيء الذي يدفع إلى البحث عن القيم والأخلاق وممارسات للحق بكافة الأشكال وعلى جميع المستويات وإحداث تحول في مفاهيم كانت موجودة من القدم، فأصبح تزايد مستمر في المطالبة بالحق وتطبيقه اليوم أكثر مما مضى.

من يهتم بهذا الموضوع هو فئة المفكرون والمثقفون المتحمسون لقضايا العصر والقضايا الكونية ورجال القضاء الملتزمون بالدفاع عن احترام القانون بإمكانهم المساهمة في إنشاء وتطبيق الحق في جميع الحقول.

المصادروالمراجع

باللغة العربية:

1. احمد عبد الحليم عطية، الفلسفة والمجتمع المدني، دار الثقافة العربية، القاهرة،ب ط، 2007.
2. تشالرز آر بيتز، فكرة حقوق الإنسان، ترجمة، شوقي جلال، عن سلسلة عالم المعرفة،2015.

[1]- عبد الباسط بن حسن، حقوقنا في الثقافة والمجتمع، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، د ط، 2014 ، ص 58.

3. توماس هوبز، الليفيتان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ، تر: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة، رضوان السيد، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2011.
4. جاكلين روس – مغامرة الفكر الأوربي- قصة الأفكار الغربية- ترجمة: أمل ديبو ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط 1، 2011.
5. ان فرانسوا دورتي، فلسفات عصرنا تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها، ترجمة، إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، ط 1، 2009.
6. حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 1، 2002.
7. مون بولان ، الأخلاق والسياسة، تر: عادل العوا، دار طلاس،دمشق، ط 2، 1996.
8. عبد الباسط بن حسن، حقوقنا في الثقافة والمجتمع، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، د ط، 2014.
9. علي حرب، لعبة المعنى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991.
10. فتحي التريكي فلسفة الحياة اليومية، الدار المتوسطية للنشر بيروت- تونس ط1، 2009.
a. فرانسيس فوكوياما، نهاية الإنسان، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، ترجمة: احمد مستجير، إصدارات سطور، ط 1، 2002.
b. طفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، ط1، 2010.
c. محمد البهي، الدين والحضارة الإنسانية، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1974.
11. نعيمة رياحي، بيواتيقا أم بيوسياسة، أوراق فلسفية، العدد 36، 2013.
12. ياسين محمد حسين، حقوق الإنسان والديمقراطية، محاضرات في كلية العلوم، جامعة بغداد، 2014/2013.

المراجع باللغة الاجنبية:

1- Emmanuel Kant, fondements de la métaphysique des mœurs, Paris, vrin, 1980.
2- EmmanuelKant, Idée dune histoire universelle, au point de vue cosmopolitique. trad J. M. Muglioni .Bordas.
3- Jhon Rawls, théorie de la justice, trad Cathrine Audond ,Edition du seuil, Paris, 1997.

الرسائل:

1. إيمان محمد حسن، تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر 1983- 2003، رسالة دكتوراه، عير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

المواقع الالكترونية:

1- محمد سبيلا، الفلسفة الحديثة ومفهوم حقوق الإنسان، 25 افريل 2015.
http://www.hurriyatsudan.com/?p=106616
2- رحيم الساعدي الأخلاق التطبيقية في الفقه العراقي، عن صفحة:http al mothaqaf.com index.php qadaya 2016
3- إيمان بطمة، أنواع حقوق الإنسان http . mawdoo .com// 15 مارس 2017.